

الفصل الخامس: الدورات الاقتصادية.

أولاً: مفهوم الدورة الاقتصادية.

لقد تطرق العديد من الدارسين والإقتصاديين إلى مفهوم الدورات الاقتصادية، حيث أن نظريات الدورات هي كثيرة وعديدة. لهذا ارتأينا في هذا الجزء التطرق باختصار لتعريفها وتطورها التاريخي وأسبابها وخصائصها.

أ. تعريف الدورة الاقتصادية.

تعود مرجعية تقديم أولى المفاهيم للدورات الاقتصادية إلى المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER) بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالضبط إلى عام 1946، من خلال دراسة قدمها كل من الإقتصاديين (Burns & Mitchell) اللذان عرفا الدورات الاقتصادية على أنها: "الدورات الاقتصادية هي نوع من التقلبات المتواجدة في النشاط الاقتصادي الكلي للبلدان التي يتم تنظيم العمل فيها أساساً في إطار المؤسسات وتتألف الدورة من توسعات تظهر تقريباً في نفس الوقت في عديد النشاطات الاقتصادية، تتبعها حالات عامة من الركود، الانكماش، والانتعاش والتي تندمج في مرحلة التوسع للدورة القادمة؛ وهذه السلسلة من التغيرات تكون متكررة، وليست دورية".

ومنه فإن الدورة الاقتصادية تعني التقلبات الدورية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي منتقلة من حالة الانتعاش والرواج إلى حالة الانكماش ثم تعيد مرة ثانية إلى الرواج والازدهار. أي تمثل عملية التآرجح شبه المنتظم أو التقلبات المتواترة في معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، ويكون هذا التآرجح أدنى أو أعلى بدرجة كبيرة من الاتجاه العام طويل الأجل في معدل نمو الإنتاجية الكلية لأغلب الفعاليات الاقتصادية الكلية (الناتج الوطني الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، المستوى العام للأسعار).

ويمكن الإشارة إلى أنه هنالك إختلاف بين مفهوم الأزمات الاقتصادية (Economic Crises) والدورات الاقتصادية (Business Cycle)، إذ تعرف الأزمات الاقتصادية بأنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ويستعمل الإقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة (Cycle) بدلا عن كلمة (Crise) التي تدل على الأزمة بينما نلاحظ هنالك فرق بين التعبيرين. فالأزمة تدل على الاضطراب في حين أن الدورة (Cycle) تدل على الانتظام في التعاقب التي تخضع له الظواهر الطبيعية.

ج. خصائص الدورات الاقتصادية.

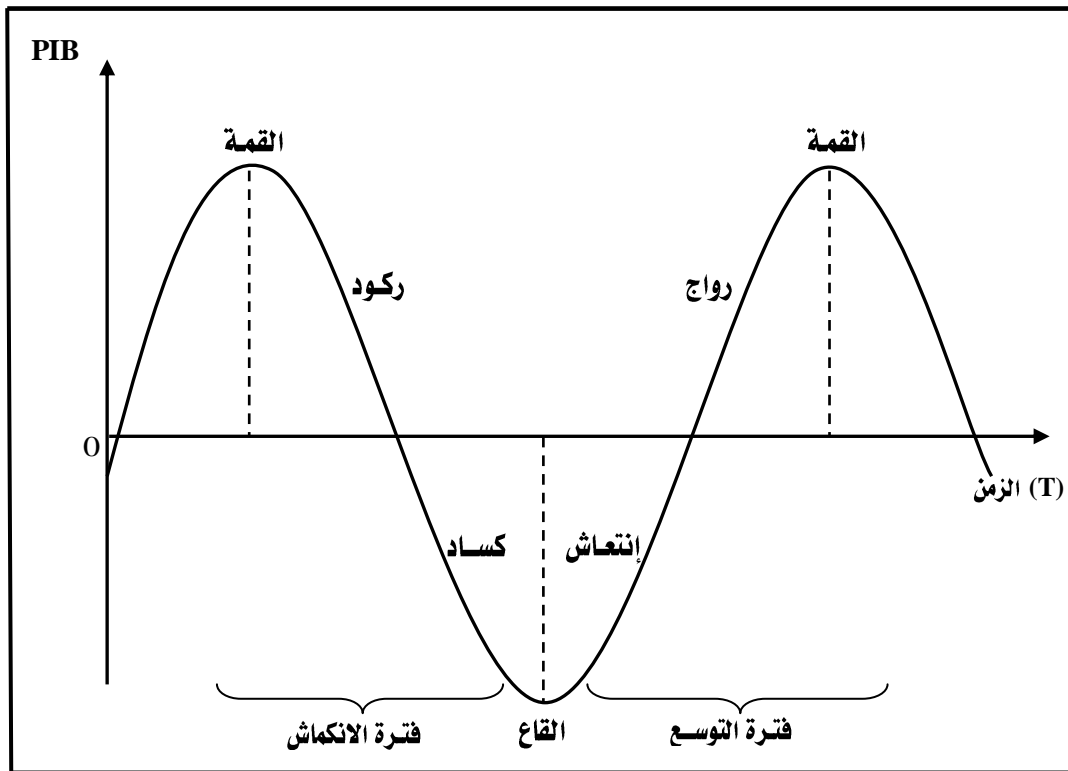
- من التعريف السابق، يمكننا تحديد خمسة خصائص أساسية للدورة الاقتصادية وهي:
- الدورة الاقتصادية هي تقلبات النشاط الاقتصادي الكلي وليس متغيراً مخصوصاً بذاته.
- الدورة هي تعاقب فترات من التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي الكلي.
- تظهر المتغيرات الاقتصادية تحركاً مشتركاً، بمعنى أن لهم نمط سلوك منتظم وقابل للتنبؤ خلال مسار الدورة الاقتصادية.
- تكون الدورة الاقتصادية متكررة وليست دورية، فالتكرارية تعني أن نمط الانكماش والتوسع سيظهر مرة ومرة أخرى، أما عدم الدورية فمعناه أن الدورة لا تظهر في فترات منتظمة وقابلة للتنبؤ.

- تتميز الدورة الاقتصادية بدعومتها، فحالات الهبوط تعقبها حالات هبوط أخرى، كما أن النمو يعقبه نمو أقوى، ونظرا لهذه الديمومة فإن التنبؤ بنقاط التحول يكون أمرا في غاية في الأهمية بالنسبة لصناع السياسة.

ثانياً: مراحل الدورة الاقتصادية.

يوجد إتفاق بين الاقتصاديين على إن لكل دورة أربعة مراحل مع وجود إختلاف في مسمياتها، وهي الكساد والانتعاش والرواج والانكماش. بالإضافة إلى إختلافها من حيث العمق والبعد الزمني مقارنة بالمرحلة الأخرى في نفس الدورة، وكذلك فإن مراحل أي دورة تختلف بشكل عام من حيث العمق والبعد الزمني مقارنة بمرحلة أي دورة أخرى، لذلك فإن عملية التنبؤ بالدورات الاقتصادية يعتبر مهمة صعبة، ويمكن تقسيم أي دورة إقتصادية كاملة إلى فترتين رئيسيتين، وهما فترة التوسع وفترة الانكماش، حيث تشمل كل فترة على مرحلتين، والشكل رقم (19) الموالي يوضح هذه المراحل:

شكل رقم (19): مراحل الدورة الاقتصادية.



أ. مرحلة الانتعاش (Recovery).

وهي المرحلة الأولى من فترة التوسع، وفيها يميل المستوى العام للأسعار نحو الثبات، ويزداد النشاط الاقتصادي ببطء، فتتخفف أسعار الفائدة، ويقل المخزون السلعي، ويزداد الطلب على المنتجين لتعويض النقص في المخزون، كما تتسم هذه المرحلة بالتوسع الواضح في الائتمان المصرفي مع التوسع في التسويات والإيداعات.

والنتيجة هي زيادة حجم التوظيف ببطء ويتم الوفاء بديون البنوك. إضافة إلى ذلك تتصف هذه المرحلة بارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض نسبي في مستوى البطالة وارتفاع ضئيل في الأسعار وتوسع في حركة الإقراض.

ب. مرحلة الرواج (Boom).

وتشكل المرحلة الثانية من فترة التوسع، ويطلق عليها القمة، حيث تتميز بارتفاع متزايد في الأسعار، ويزيد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع، إضافة إلى حجم الدخل ومستوى التشغيل. وفي هذه المرحلة أيضا يتم استغلال كامل القدرات الإنتاجية المتاحة،

ويصبح هناك انخفاض في حجم المعروض من العمال بسبب زيادة حجم الطلب عليه، كما يظهر هناك نقص واضح في بعض المواد الخام. وتنتهي هذه المرحلة بحصول الأزمة الاقتصادية، إذ ينتقل الاقتصاد بعدها إلى فترة الانكماش.

ج. مرحلة الركود (Recession).

وهي بداية فترة الانكماش وتسمى كذلك بمرحلة الأزمة، وهي تتميز بهبوط الأسعار، وابتسار الذعر التجاري، حيث تطلب البنوك القروض الممنوحة للعملاء، وترتفع أسعار الفائدة، وينخفض حجم الإنتاج والدخل. وتزيد معدلات البطالة، كما يتزايد حجم المخزون السلعي بسبب نقص الطلب. ومن سمات هذه المرحلة أيضاً انخفاض التسهيلات المصرفية، وارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك، وضعف التسويات والائدياعات المصرفية.

وغالباً ما تنخفض مشتريات المستهلكين بحدّة، في حين يتزايد مخزون قطاعات الأعمال من السلع الإنتاجية وهبوط الاستثمار، وكذلك يتراجع الطلب على المواد الأولية وتنهار أسعارها مع انخفاض أرباح قطاعات الأعمال بحدّة ترافقها هبوط في أسعار الأسهم، وحيث أن الطلب على القروض ينخفض في مثل هذه الأوضاع فإن أسعار الفائدة بشكل عام سوف تنخفض أيضاً.

د. مرحلة الكساد (Depression).

وهي المرحلة الثانية بفترة الانكماش، وقد أطلق عليها الباحثون كذلك مصطلح القاع، والكساد هو الركود الشديد جداً الذي تطول فترته، ومرحلة الكساد تعبر عن الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي، الذي يصبح سيئاً بدرجة كافية ففيها تنخفض الأسعار، وتنتشر البطالة، ويصبح هناك كساد في التجارة والنشاط الاقتصادي.

وتوضح الأدبيات أن كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، ترتبط بشكل عضوي مع المراحل الأخرى، ويعد الانتقال من الأزمة والركود إلى الانتعاش فالنهوض، حركة صاعدة ترتبط بتغير هيكل الانتاج لمواجهة الأزمة من جهة، وبرود الفعل التي تبيدها القوى الاقتصادية المختلفة من جهة ثانية.

ثالثاً: أنواع الدورات الاقتصادية.

يمكن التمييز ما بين ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية، وذلك بحسب مدتها الزمنية، الدورة الصغرى أو دورة كيتشن (Les cycles mineurs ou de Kitchin)، دورة الأعمال أو دورة جوغلر (les cycles des affaires ou de Jugler) وأخيراً الدورة الطويلة أو دورة كوندراتيف (Les cycles longs ou de Kondratieff).

أ. دورة كيتشن (Les cycles de Kitchin).

ويطلق عليها كذلك دورات المخزون وظهرت هذه الدورة سنة 1923 من طرف الاقتصادي الأمريكي كيتشن، وتستمر لمدة قصيرة أربعين شهراً أي ثلاث سنوات تقريباً. وقد أكد كيتشن أن حصة الاختراعات التكنولوجية في الاستثمار بهذه الدورة تتناسب عكسياً مع حصة الإنتاج فيه، حيث أن الاستثمارات الجديدة سوف تخصص لزيادة الإنتاج أو لزيادة إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في خططهم الإنتاجية.

ب. دورة جوغلر (Les cycles de Jugler).

وتسمى دورات الاستثمار الثابت ومدتها من تسعة إلى عشرة سنوات، وقد أرجع جوغلر الطلب على إنتاج السلع المعمرة إلى مجموعة عوامل منها أسعار الفائدة في السوق، وأرباح المشروعات الاستثمارية والتوقعات الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين، وتكنولوجيا الإنتاج ومخزون السلع المعمرة.

إن تفسير الدورات الاقتصادية حسب جوغلر هو أن الأنظمة النقدية (نظام المعدنين ونظام المعدن الواحد) تسبب في وجود حواجز نقدية أمام التوسع وزوالها في مابعد مع صدور إلغاء عيار الذهب. إذ يرى في هذين النظامين العنصر الرئيسي الذي يأخذ في الخاصية الدورية للأزمات. حيث يبين أن هناك ثلاثة مراحل هي الازدهار، الحاجر النقدي، الركود.

وقد تميزت الدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً قبل الحرب العالمية الثانية بأنها مطابقة بطريقة ما لدورات جوغلر وذلك بالرغم من الاختلافات في طبيعة كل منها، حيث تشمل كل واحدة منها على فترة ازدهار النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات الاقتصادية، ثم تأتي من بعدها فترة ركود عامة ثم توسع والذي يصبح مرحلة ازدهار لدورة جديدة.

ج. دورة كوندراتيف (Les cycles de Kondratieff).

سميت هذه الدورة بدورة كوندراتيف (Kondratieff) نسبة إلى الاقتصادي الروسي كوندراتيف، وهي دورة طويلة الأجل وتتراوح ما بين 60 إلى 70 عاماً، وتسبب في حدوث الكساد الاقتصادي إذ أن الطلب الفعال لا يستطيع مجابهة العرض كما حدث في الكساد العالمي الكبير في عام (1933/1929). والذي أصاب المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال العالمية سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية، وطبقاً لكوندراتيف فقد بدأت أول دورة اقتصادية سنة 1789، والتي ارتبطت بموجة النسيج والآلات والسفن التجارية وامتدت نحو ستين عام، فيما حصلت الثانية سنة 1849 وامتدت إلى سبع وأربعين سنة وارتبطت بموجة السكك الحديدية وإنتاج الصلب. فيما ابتدأت الموجة الثالثة في عام 1896 في قطاعات النفط والسيارات والكهرباء والكيمياء. فيما ارتبطت الدورة الرابعة ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي بزيادة سرعة التسليح وأهمية النفط ومعالجة المعلومات والآلات المبرمجة والطاقة الذرية.

ويمكن الإشارة إلى أن المظاهر الحديثة للدورات تتمثل في إنها أقل حدة وأقصر مدة، وهذا يرجع إلى المحاولات المستمرة من جانب الرأسمالية للتكيف مع الشروط التاريخية الجديدة ومتطلبات الثورة التقنية والعلمية. وإن من أهم سماتها هي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدل نمو الصادرات وانخفاض العمالة وانتشار البطالة وحدوث ظاهرة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض معدلات الربح في البلدان الصناعية وتفاقم أزمة النقد وحصول ارتفاع في معدلات أسعار الذهب. وقد تجمعت هذه المظاهر جميعاً في أزمة التضخم الركودي التي شهدتها الدول الصناعية في سبعينيات القرن الماضي إذ واجهت معدلات بطالة مرتفعة وفي نفس الوقت كانت تتبع سياسات مضادة للتضخم ذات طبيعة انكماشية تضاعف من حدة البطالة.